ثلاثة طعون «دستورية» تحاصر نتائج الانتخابات العراقية

ما زال الغموض حاضراً بشأن ما يمكن أن تسفر عنه الأزمة المتعلقة بنتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 10 أكتوبر الماضي، سواء على مستوى الإجراءات الدستورية التي سبقت عملية التحضير لها، أو الاعتراضات التي أعقبت إجراءها، ذلك أن الأيام القليلة الماضية كشفت عن ثلاثة طعون دستورية «جدية» مرتبطة بالعملية الانتخابية بشكل عام، وبانتظار حكم المحكمة الاتحادية التي من مهامها الأساسية النظر في النزاعات الدستورية.

ولعل أهمية الطعون تأتي من أن اثنين منها غير مرتبطين بالجماعات الخاسرة والمعترضة على نتائج الانتخابات فقط، إنما ارتبط الطعن الأول بنقابة المحامين العراقيين، والثاني بالمرشح المستقل الفائز في الانتخابات باسم خشان.

وفيما يطالب الطعن الذي قدمه، الأسبوع الماضي، تحالف «الفتح» الذي يضم معظم الفصائل التي لها أجنحة مسلحة وخسر في الانتخابات الماضية، بـ«إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة، بسبب التزوير والتلاعب الكبير والخطير الذي حصل بهذه النتائج»، تستند نقابة المحامين العراقيين في طعنها المقدم إلى «عدم دستورية حل البرلمان لنفسه» قبل موعد إجراء الانتخابات.

6
الاثنين 24 ربيع الآخر 1443 هـ/29 نوفمبر 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3814
الوسط
Monday 29th November 2021 - 15 th year - Issue No.3814
alwasat.com.kw

منظمة التحرير: الكيان الصهيوني يكثف الاستيطان في القدس لعزلها عن الضفة

«السلطة» الفلسطينية تطالب بوقف المشروع الاستيطاني في مطار قلنديا المهجور

أحد المشاريع الاستيطانية

قالت منظمة التحرير الفلسطينية، إن مدينة القدس تشهد هجوماً استيطانياً غير مسبوق لمصادرة المزيد من الأراضي فيها وتهويد المدينة.

واتهم تقرير أصدره المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع للمنظمة إسرائيل بتركيز خطط الاستيطان على القدس، بهدف تكريس فصلها عن محيطها الفلسطيني من جميع الجهات وتغيير واقع المدينة التاريخي والقانوني والديمغرافي. وقال التقرير: «إن التوسع الاستيطاني في القدس يستهدف كذلك إخراج المدينة من أي مفاوضات مستقبلية كعاصمة لدولة فلسطين، ومنع أي إمكانية للتفكير ببقاء المطار الدولي الذي كان معروفاً بمطار القدس». وأشار التقرير إلى موافقة حكومة الاحتلال مبدئياً على مخطط لبناء حي استيطاني يضم آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة على أراضي مطار قلنديا (المهجور) شمال القدس.

ويدور الحديث عن المطار الأقدم في فلسطين، الذي أقيم في عام 1920، خلال فترة الانتداب البريطاني، على أرض مساحتها 650 دونماً، وتم استخدامه لأغراض عسكرية آنذاك، ثم حولته السلطات الأردنية إلى مطار مدني، قبل أن تحتل إسرائيل المنطقة عام 1967 وتحوله لأغراض سياحية وتجارية، ثم تغلقه.

وسيقوم المشروع الاستيطاني الجديد على نحو 1200 دونم، ويشتمل على ما يتراوح بين 7 آلاف و9 آلاف وحدة سكنية، إضافة إلى مراكز تجارية بمساحة 300 ألف متر مربع، و45 ألف متر مربع ستُخَصص لـ«مناطق تشغيل» وفندق وخزانات مياه وأماكن دينية يهودية ومنشآت مختلفة.

وكانت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية قد تقدمت في فبراير 2020، بالخطة إلى اللجنة اللوائية من أجل المصادقة عليها. وللمطار مدرج وبرج مراقبة وصالة استقبال للقادمين والمغادرين، ولكن تم إهماله بشكل كامل منذ أن أغلقته السلطات الإسرائيلية عام 2000.

وقالت منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية إن «الخطة تقع في قلب سلسلة متواصلة فلسطينية حضرية تمتد من رام الله عبر أحياء القدس الشرقية الفلسطينية، التي ضمتها إسرائيل في كفر عقب وقلنديا، إلى بيت حنينا وشعفاط، التي يقطنها مئات الآلاف من السكان الفلسطينيين». وحذرت المنظمة من أنه «من شأن تنفيذ هذا المخطط الاستيطاني، وهو الأكبر منذ عقود، فصل القدس الشرقية بالكامل عن الشمال وعن مدينة رام الله».

ودعا وزير النقل والمواصلات في السلطة الفلسطينية، عاصم سالم، المنظمتين الدولية والعربية للطيران المدني للتدخل العاجل من أجل وقف بناء حي استيطاني على أرض مطار قلنديا في مدينة القدس. وقال سالم في تصريح صحافي مكتوب، إن مصادقة إسرائيل على بناء أكثر من 9 آلاف وحدة استيطانية على أرض مطار القدس (قلنديا)، إضافة إلى بناء منشآت وحدائق على مساحة 1250 دونماً تشكل «خطوة استفزازية».

وأضاف أن «سياسة هدم البيوت والمنشآت في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تطهير عرقي يستهدف تهجير المواطنين من منازلهم لإحلال المستوطنين مكانهم، وهو ما يقوض حل الدولتين وينتهك القرارات والقوانين والمعاهدات الدولية».

وانتقد التقرير اكتفاء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بإبداء معارضتها اللفظية لنشاطات الاحتلال الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون أن تذهب إلى أبعد من ذلك أو تفعل شيئاً لوقف هذه النشاطات الخطيرة. وقال التقرير إن إدارة بايدن «تكتفي بوعود الحكومة الإسرائيلية بأنها لن تصادق على مخطط التوسع الاستيطاني في «عطروت»، الذي صادق عليه قسم التخطيط والبناء في بلدية القدس، وإن الخطة لن تُدفَع في اللجنة القُطرية التي تسيطر عليها الحكومة، فيما تتواصل عمليات التجريف في المنطقة لتهيئة البنية التحتية للشروع في التنفيذ في الوقت الذي تراه مناسباً».

الانتخابات الليبية تفجّر صراع المناطق للفوز بـ«كرسي الحُكم»

فجّرت القائمة الطويلة لمرشحي الانتخابات الرئاسية في ليبيا موجة من السخرية والجدل، لكنها كشفت قبل أسابيع فقط على إجراء الاستحقاق المُرتقب عن صراعات حادة في الأفنية الخلفية لبعض المناطق، قصد إيجاد طرق للفوز بمنصب الرئيس الليبي القادم، في ظل أحاديث قوية راهناً عن تأجيله إلى موعد لاحق.

وسجّل 98 ليبياً، بينهم سيدتان، أنفسهم كمرشحين رئاسيين قبل أن يُستبعد منهم 25 متنافساً في مقدمتهم سيف الإسلام، نجل الرئيس الراحل معمر القذافي، ويتجهون للطعن أمام المحاكم للعودة إلى الاستحقاق الذي يمثل أكبر تحد حتى الآن لمبادرة السلام، المدعومة من الأمم المتحدة، خصوصاً مع استقالة المبعوث الأممي لدى البلاد، يان كوبيش.

وتضم القائمة حتى الآن سياسيين بارزين وعسكريين، ورؤساء وزراء ووزراء حاليين وسابقين، ورجال أعمال ومشرعين سابقين من الحكومات الانتقالية السابقة ومن الإدارات المنشقة، التي تأسست خلال السنوات العشر الماضية التي شابتها الاضطرابات. ويعول الليبيون على إجراء الانتخابات الرئاسية أملاً في توحيد البلاد، وإنهاء الانقسام السياسي الذي ساد منذ إسقاط النظام السابق. غير أن تعدد المرشحين، وتباين انتماءاتهم جهوياً وآيديولوجياً، وفقاً لسياسيين ليبيين، «حصر القضية في بعض مدن وقبائل بشرق البلاد وغربها في كيفية حجز كرسي الحُكم بأي ثمن، كي تكون لهم الأفضلية في مقبل الأيام، وذلك امتداداً لحلقات الصراع الممتد منذ السنوات العشر الماضية».

ولا ينفك هذا الصراع المناطقي عن سعي بعض الأطراف للتغلب على أي إقصاء محتمل لمرشحيها، بمحاولة إيجاد «بديل» آخر ينتمي آيديولوجياً للتيار ذاته، فضلاً عما تم من «الدفع بمرشحين في اللحظات الأخيرة قُبيل إغلاق باب الترشح، بهدف تفتيت الأصوات لصالح مرشحين آخرين». وبموازاة هذا الصراع المحموم على «حجز منصب» الرئيس الليبي المقبل، تحدث مقربون من دوائر السلطة في ليبيا عن احتمالية إرجاء الانتخابات إلى موعد آخر يتم التوافق حوله، مشيرين إلى وجود مساعٍ لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية الفاعلة، تتولاها دولتان عربيتان. ومع ذلك تمضي المفوضية العليا للانتخابات برئاسة الدكتور عماد السائح في طريق استكمال الإجراءات المطلوبة، وقال الأخير، إن إعلان القائمة النهائية للمرشحين المؤهلين لخوض الانتخابات سيستغرق نحو أسبوعين لحين الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة، بعد أي طعون قانونية ضد من سجلوا أنفسهم للاستحقاق، المقرر في 24 ديسمبر المقبل، لكنه تحدث عن «احتمالية تمديد موعده، إذا لم يتم الانتهاء من الإجراءات المطلوبة».

ولم تمنع التحضيرات الجارية للاستحقاق المرتقب الإعلامي الليبي محمود شمام من اللجوء لما سماه «نظرية المؤامرة» بقوله: «فهمت أن هناك لعبة لتشتيت الأصوات بهدف ترجيح كفة الحيتان الكبيرة وتفهمنا الأمر، لكن تدفق المرشحين في آخر يومين، قبيل إغلاق باب الترشح بأوراقهم وتعهداتهم وتزكياتهم، أمر مُريب جداً لمفوضية الانتخابات، التي بالكاد تملك الوقت الكافي لإتمام باقي إجراءات الاستحقاق». وذهب شمام في إدراج له إلى أن «بطء سحب أو تسليم بطاقات الناخب أمر يصب في مصلحة الطامحين لتأجيل الانتخابات»، وتساءل: «هل يتراجع الكبار في ترشحهم لتتمكن ليبيا من إجراء انتخابات تاريخية، يتقلص فيها ضغط السلطة والمال والجهوية، وعُقد الانتقام التاريخية وأحلام التوريث؟»، وزاد الإعلامي الليبي من تساؤله: «لماذا الإصرار على حكم العائلة، بدلاً من حكم الشعب؟، إن معظم المرشحين إما قنطرة، أو ربما طبالون لمرشح آخر». ودعا إلى البحث في برامج المرشحين بدلاً من الأشخاص، محبذاً انتخاب موظف بدرجة رئيس دولة. ولوحظ وجود أكثر من مرشح انتخابي في منطقة واحدة، أو من ينتمي للتيار ذاته، مثل بشير صالح، الذي استُبعد ضمن قائمة الـ25 مرشحاً، والأخير هو مدير مكتب القذافي الأب وكاتم أسراره آنذاك، وعاد إلى ليبيا مع بدء فتح باب الترشح ليجد ملفاً جاهزاً، ومن ثم تقدم به إلى المفوضية. وفي شرق ليبيا ترشح إلى جانب المشير خليفة حفتر، (المتنحي مؤقتاً عن رئاسة الجيش الوطني)، السفير عارف النايض رئيس «تكتل إحياء ليبيا».

والسفير إبراهيم الدباشي سفير ليبيا السابق لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وسط ترقب لإمكانية تنازل أي منهم للآخر. وفي غضون ذلك، يتخوف عدد من الليبيين من تزوير الانتخابات لصالح بعض المرشحين البارزين، وفي هذا السياق، أوضحت آمنة مطير، عضو المجلس الأعلى للدولة، أن بعض المواطنين يبيعون بطاقاتهم الانتخابية، وهو ما اعتبرته «كارثة وطنية»، علماً بأن المفوضية العليا وزعت أكثر من مليوني بطاقة انتخابية.

تبون يتعهد بتوسيع صلاحيات المنتخبين وتعديلات في القانون

الجزائريون ينتخبون ممثليهم في 1541 بلدية و58 محافظة

انتخابات جزائرية سابقة

تعهد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بتوسيع صلاحيات المنتخبين بالمجالس البلدية والولائية، الذين يشتكون منذ سنوات طويلة من «سطوة المحافظين» الذين يتبعون للسلطة التنفيذية مركزياً. وجاء ذلك، بمناسبة تنظيم الانتخابات المحلية ، التي دعي إليها 24 مليون ناخب جزائري، لاختيار الآلاف من المترشحين لـ1541 بلدية و58 محافظة.

وأكد تبون ، بعد أن خرج من مكتب انتخاب بالعاصمة حيث صوّت مع زوجته وابنتيه، أن الاستحقاق المحلي «آخر محطة لبناء دولة عصرية مبنية بسواعد أبنائها، الذين يقع عليهم اختيار المسؤولين والمسيرين». ووعد بـ«بناء دولة قوية اقتصادياً في كنف الديمقراطية والحرية للمواطن». وقال تبون إنه يتوقع معدل تصويت كبيراً «لأن الانتخاب المحلي يهم المواطن بشكل مباشر».

وأفاد تبون ، خلال لقاء مع صحافيين بثه التلفزيون العمومي، بأنه يعتزم تعزيز صلاحيات المنتخبين في التسيير، بمناسبة مراجعة مرتقبة لقانون البلدية والولاية، مبرزاً أن النص «سيعرف تغييراً جذرياً، إذ سيتم منح صلاحيات أوسع للمنتخبين. لكن صلاحيات من دون إمكانيات مالية، لن يكون لها معنى». وكان يشير إلى غالبية البلديات العاجزة مالياً، والتي يواجه سكانها نقصاً فادحاً في البنية التحتية، فضلاً عن تفشي البطالة.

وموضوع «توسيع صلاحيات المنتخبين وإنهاء سيطرة الوالي عليهم»، شكّل منذ زمن طويل مطلباً أساسياً لدى الأحزاب، وكثيراً ما كان سبباً في عزوف النخبة عن المشاركة في الانتخابات المحلية.

وبحسب مراقبين، أطلق تبون تعهده عشية الاستحقاق لطمأنة الأشخاص الذين سيفرزهم الصندوق بأنهم سيمارسون تسيير البلديات في القريب، وهم مسلّحون بسلطات تتيح لهم اتخاذ قرارات تتعلق بالتنمية والبنية التحتية والسكن الذي يكثر عليه الطلب في كل البلديات. كما وعد تبون باستحداث «مفتشية عامة» تابعة لرئاسة الجمهورية، تتولى، حسبه، مراقبة عمل ونشاط المسؤولين. وقال بنبرة تحذير: «لا يدري أي مسؤول متى تقصده هذه المفتشية».

وتم فتح أكثر من 50 ألف مكتب انتخاب صباح ، وجرت العملية في هدوء باستثناء مواجهة وقعت بين رجال أمن ومعارضين للاستحقاق بإحدى بلديات محافظة بجاية، بمنطقة القبائل (شرق). فيما صرح محمد شرفي رئيس «السلطة الوطنية للانتخابات»، لصحافيين، بأن رئيس مكتب انتخاب بوهران غرب البلاد، «حاول الهروب بصندوق اقتراع». ويتوقع مراقبون نسبة تصويت ضعيفة.

نادى التضامن الرياضي

إعـــلان

يعلن نادي التضامن الرياضي عن طرح المزايدة رقم (14 / 2021) بشان استغلال ملعب كرة القدم الفرعي رقم 2 بالنادي وفقاً للبيانات الواردة بالجدول أدناه وذلك بالأظرف المغلقة طبقاً للشروط والمواصفات الواردة بكراسة الشروط والتي يمكن الحصول عليها من مقر النادي .

رقم المزايدة	استغلال	مدة الإستغلال	الموقع
(14/2021)	ملعب كرة القدم الفرعي رقم (2)	ثلاث سنوات	نادي التضامن الرياضي

على الشركات المتقدمة للمزايدة مراعاة التالي :-

1 –أن يكون كويتياً تاجراً كان أم شركة ، ويجوز أن يكون أجنبياً بشرط أن يكون له شريك أو وكيل كويتي بعقد رسمي موثق وطبقاً للأنظمة المعمول بها في الكويت .
2 –أن يكون مقيداً في السجل التجاري ومسجلا لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت وأن يكون تاريخ شهادة القيد في كليهما معاصراً لتاريخ طرح المزايدة.
3 –قيمة كراسة الشروط (100 د.ك) فقط مائة دينار كويتي غير قابلة للرد .
4 –قيمة التامين الأولي والمقدر ب 2 % من اجمالي العطاء في صورة خطاب ضمان أو شيك مصدق من أحد البنوك المعتمدة في دولة الكويت وتكون صلاحيته ثلاثة أشهر من غلق باب تقديم العطاء لصالح نادي التضامن الرياضي ولن يلتفت إلى العطاء الغير مصحوب بالتامين الأولى وسيتم الإفراج عن التامين الأولي لكل من لم ترس عليه المزايدة بعد أن يقوم مقدم العطاء الذي رست عليه المزايدة بتقديم التامين النهائي وتوقيع العقد .
5 –موعد تسليم كراسة الشروط للراغبين في المزايدة من يوم الإثنين الموافق 29/11/2021 حتى يوم الأربعاء 08/12/2021 خلال فترات الدوام الرسمي للنادي من الساعة 10 صباحاً إلى الساعة 1:00 ظهراً بمقر نادي التضامن الرياضي .
6 – موعد الاجتماع التمهيدي يوم الأحد الموافق 12/12/2021 الساعة (01:00 ظهراً).
7 – يتم استلام كراسة الشروط ونموذج العطاء من الراغبين في المزايدة اعتباراً من يوم الإثنين 13/12/2021 وحتى يوم الأحد الموافق 19/12/2021 بايداعها داخل الصندوق المخصص بمقر نادي التضامن الرياضي (من الساعة 10:00 صباحاً حتى الساعة 01:00 ظهراً).
8 – موعد فض المظاريف يوم الأحد الموافق 19/12/2021 في تمام الساعة (01:30 ظهراً).
9 –قيمة التامين النهائي 10 % من قيمة العطاء.
10 –يستغل نادي التضامن ملعب كرة القدم الفرعي رقم 2 (المستغل) جميع أيام الأسبوع من الساعة 3 مساءاً وحتى الساعة 6 مساءاً.

مجلس الإدارة